الأمم المتحدة S/2004/891

مجلس الأمن

Distr.: General
9 November 2004
Arabic
Original: English

# رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بإبلاغكم أن أعضاء مجلس الأمن قد قرروا إيفاد بعثة إلى وسط أفريقيا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ برئاسة السفير جون مارك دولا سابليار. ووافق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة (انظر المرفق).

وعلى إثر مشاورات مع الأعضاء، تم الاتفاق على أن تتألف البعثة من الأشخاص التالية أسماؤهم:

السفير جون مارك دولا سابليار (فرنسا)، رئيس البعثة

السفير مراد بنمهيدي (الجزائر)

السفير إسماعيل غاسبار مارتنز (أنغولا)

السفير جويل و. أديشي (بنن)

السيدة إيرين فيدا غالا (البرازيل)

السيد أندريس لاندريتشي (شيلي)

السفير ييشان زهانغ (الصين)

السفير غونتر بلونجر (ألمانيا)

السفير منير أكرم (باكستان)

السيد باتريك تشواسوتو (الفلبين)

السفير شيورغي دوميترو (رومانيا)

171104 171104 04-60985 (A)
*0460985*

السفير آندري دينيسوف (الاتحاد الروسي)

السيدة آنا جيمينيز (إسبانيا)

السفير آدم ثومبسن ( المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير سيشان سيف (الولايات المتحدة الأمريكية).

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) جون س. **دانفورث**
رئيس مجلس الأمن

## المرفق

[الأصل: بالفرنسية]

## بعثة مجلس الأمن إلى وسط أفريقيا، ٢٠-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

بصفة عامة، تلاحظ البعثة ضرورة متابعة وإنجاح عملية السلام والانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في عام ٢٠٠٥.

وتؤكد أهمية الوسائل التي استخدمتها الأمم المتحدة من أجل حفظ السلام في هذين البلدين، في سياق زيادة قوية في الاحتياجات في هذا المجال في مختلف بقاع العالم. وتذكر بأن التقدم الدائم في الأمن والاستقرار، في أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى، لا يمكن أن يتأتى إلا بجهود الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية.

وتلح البعثة على وحدة مجلس الأمن. وتذكر بتشبث مجلس الأمن باحترام سيادة جميع بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

تؤكد أهمية التوصل إلى سلام وأمن واستقرار دائم في جميع بلدان المنطقة، بروح من التضامن الأفريقي والمصالحة الوطنية، لا سيما عن طريق الحوار والمشاورات السلمية، والتطبيع الكامل لعلاقاتها ووضع تدابير وآليات لبناء الثقة.

وتذكر حكومات المنطقة بالتعاون، في علاقاتها الثنائية والإقليمية، وعلى سبيل الأولوية في مجال الأمن (المراقبة المشتركة للحدود، ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة) ومجال التنمية الاقتصادية.

وتؤكد في هذا الصدد على مساهمة المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا، الذي يعقد أول مؤتمر قمة له على مستوى رؤساء الدول في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بدار السلام. وتؤكد من جديد الأهمية التي يوليها المجلس لمبادئ إمساك الحكومات المعنية لزمام المبادرة في المؤتمر والشراكة بين هذه الحكومات المعنية ودوائر المانحين.

وتذكر البعثة بما يساور مجلس الأمن من قلق حيال انتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة الموجهة إلى الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحيال استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

وتذكر أيضا بأن مجلس الأمن قد أدان انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وتطلب إلى الأطراف

والحكومات المعنية أن تحرص على تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وعلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

**جمهورية الكونغو الديمقراطية**

الإعراب عن تقدير مجلس الأمن للمراحل التي قطعتها السلطات الانتقالية منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٣: تعيين محافظي الأقاليم، إرساء هياكل وطنية بغرض الإشراف على عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تأكيد قلق مجلس الأمن إزاء ضخامة الجهود التي لا يزال من المتعين القيام بها في هذا الصدد:

- التذكير بالأهمية المحورية لـ ''خريطة الطريق'' التي اعتمدتها السلطات الكونغولية. وعلى ضوء التطبيق في الآجال المحددة لهذه الوثيقة التي تطابق أهدافها الأهداف المحددة خلال اجتماع ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في نيويورك، سيقيِّم مجلس الأمن التقدم المحرز في عملية الانتقال.
- التأكيد على المواضيع التي يتعين أن تكون موضوع تعبئة ذات أولوية للأطراف الفاعلة في عملية الانتقال: إصلاح قطاع الأمن، وسن النصوص التشريعية الضرورية للعملية الانتخابية، والشروع الفعلي في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فهذه مراحل لا محيد عنها في أفق انتخابات حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

تذكير جميع مكونات العملية الانتقالية بأن تظل وفية لعملية الاتفاق الشامل والجامع الموقع في بريتوريا في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

تأكيد تشبث مجلس الأمن بالحوار بين اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية والسلطات الانتقالية، ولا سيما ''المجال الرئاسي''، (Espace présidentiel) لتخطي الصعوبات التي قد تنشأ في تنفيذ الإصلاحات الانتقالية الرئيسية. والتذكير بأهمية متابعة هذا الحوار عن طريق مباحثات قطاعية مع الشركاء الدوليين داخل اللجان المشتركة، على غرار ما ينص عليه القرار ١٥٦٥.

تأكيد الجهد الذي بذله مجلس الأمن من أجل زيادة عدد أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساهمة فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومحيطها الإقليمي،
- الدفع بعجلة الإصلاحات وعملية الانتقال.

التأكيد على أن الجهات الفاعلة في عملية الانتقال لا يمكنها أن تتوقع قيام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بكل شيء. فعلى الحكومة على الخصوص أن تثبت إرادتها في المساهمة في تحقيق الأمن في شرق الكونغو. وعليها بصفة خاصة أن تضع خططا لنزع سلاح مقاتلي القوات المسلحة الرواندية السابقين، ومقاتلي إنتراهاموي وماي – مايس، وأن تعهد بتنفيذها إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة.

تشجيع الحكومة الانتقالية على التعجيل بإنجاز برامج التسريح والإعادة الاختيارية للمقاتلين الأجانب المتروعي السلاح ومعاليهم إلى بلدانهم، وكذا نزع سلاح المقاتلين الأنغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم هم وأُسرهم، وذلك في ارتباط وثيق مع البعثة والحكومات المعنية ودوائر المانحين.

تأكيد أهمية انخراط جمهورية الكونغو الديمقراطية كليا في شتى آليات الحوار الإقليمي: آلية التحقق على الحدود، الحوار الثلاثي مع رواندا وأوغندا، ومؤتمر البحيرات الكبرى.

التذكير باستعداد المجلس لدعم السلطات الانتقالية في جهودها الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة سماح السلطات الانتقالية للمحققين بالشروع فورا في عملهم.

طلب معلومات عن مراقبة الحكومة لاستغلال الموارد الطبيعية في جميع أنحاء البلد، وكذا عن الجهود المبذولة لتعزيز شفافية الإيرادات المتأتية من هذه المواد.

**بوروندي**

التذكير بأن عملية الانتقال في بوروندي مثالية لسببين:

- مبدأها القائم على الحوار وتقاسم السلطة.
- انعكاس أثر نجاحها أو فشلها على جيرانها في المنطقة.

التأكيد على أن الأمم المتحدة، من خلال نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي، قد تعهدت كليا بإنجاح هذه العملية.

التذكير بأنه ليس هناك بديل لتنظيم الانتخابات المنصوص عليها في اتفاقات السلام الموقّعة في أروشا في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

دعم مبادرة الحكومة الانتقالية الرامية إلى اعتماد دستور لفترة ما بعد أروشا. وتأكيد أهمية هذا الدستور الذي يؤيد أحكام الاتفاق الموقع في بريتوريا في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، من خلال توفير ضمانات كافية للجميع للمشاركة في الانتخابات.

تشجيع الأطراف الرواندية على مواصلة إحراز تقدم عن طريق الحوار وبروح من التراضي، لا سيما خلال حملة شرح الدستور الجديد وأثناء إعداد القانون الانتخابي، وذلك للتوصل إلى حل سياسي شامل.

التذكير بأن مجلس الأمن قد أدان بأشد العبارات قتل اللاجئين الكونغوليين في غاتومبا، في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وأنه سيواصل تقديم دعمه للبوروندیين في مكافحتهم للإفلات من العقاب.

التأكيد على أن مجلس الأمن لا يمكنه أن يسمح باستراتيجية العنف التي تتبعها جبهة بالييبهوتو للتحرير الوطني بقيادة أغاتون رواسا وأن يضع حدا لتنفيذه فورا. والتأكيد على وجوب أن يظل باب انضمام الجميع إلى عملية السلام بموجب اتفاق أروشا مفتوحا.

التشديد على ضرورة القيام فورا برفع العراقيل التي تواجه الانطلاق الفعلي لعملية التسريح وإعادة الإدماج (وضع المقاتلين، ومواءمة الرتب).

**رواندا**

التذكير بأن مجلس الأمن قد أدان بأشد العبارات استيلاء القوات المتمردة المنبثقة عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، على مدينة بوكافو، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وحث رواندا بقوة على ألاّ تقدم أي دعم مادي أو سياسي، لهذه الجماعات المسلحة الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

حض الحكومة الرواندية أن تمارس نفوذها بطريقة إيجابية لدى الأطراف الفاعلة الكونغولية التي تقيم معها علاقات ممتازة، ولا سيما التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/غوما، لدعم عملية الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

التأكيد على الموقف الموحّد لمجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى (البيانات الصادرة في أعقاب أحداث بوكافو، وتجديد الحظر على الأسلحة، وتعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية).

التأكيد على أن المجلس يشاطر رواندا قلقها المشروع إزاء تواجد فلول مقاتلي القوات المسلحة الرواندية السابقين ومقاتلي إنتراهاموي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يشكل تهديدا لسلامتها الإقليمية وعامل زعزعة للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

تأكيد تصميم المجتمع الدولي على توفير الوسائل لمعالجة مسألة الجماعات المسلحة النشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية: دعم اندماج القوات المسلحة الكونغولية، وتعزيز البعثة، والشروع في عملية نزع سلاح جماعات ماي – مايس وتسريحها وإعادة إدماجها.

التأكيد على ضرورة تعاون رواندا من أجل إعادة مواطنيها إلى الوطن وإعادة إدماجهم.

التذكير بأهمية آلية التحقق على الحدود لتحقيق استقرار في منطقة شرق الكونغو. والتأكيد على ضرورة قيام البعثة بدور رئيسي من أجل التشغيل السلسل لهذه الآلية ومصداقيتها.

التذكير برغبة مجلس الأمن في تكثيف الحوار بين كيغالي وكينشاسا في إطار آلية التحقق والحوار الثلاثي ومؤتمر البحيرات الكبرى.

**أوغندا**

التذكير بأن مجلس الأمن يعتبر أوغندا شريكا أساسيا في عودة السلام الدائم إلى منطقة البحيرات الكبرى.

الإشادة بدور أوغندا في المبادرة الإقليمية لعملية السلام في بوروندي.

تأكيد قلق مجلس الأمن إزاء صعوبات تنفيذ عملية تسريح الجماعات المسلحة في إيتوري. وحث أوغندا على أن تكفل عدم استخدام أراضيها لزعزعة استقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك عدم تقديم دعم عسكري لهذه الجماعات.

التأكيد على دور الوساطة الذي يمكن أن تقوم به الحكومة الأوغندية لدى هذه الجماعات، وعلى النفوذ الإيجابي الذي يمكن أن تمارسه إزاءها من أجل دعم عملية الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**مناقشة سبل ووسائل إيجاد حل للنزاع في شمال أوغندا الذي تسبب في أزمة إنسانية خطيرة.**